

إقالة بولتون وسقوط الإستراتيجية الأميركية

فارس الجبرودي

مشهد ذي دلالة، مراسلة قناة «روسيا اليوم» تتجول بحرية في القاعدة العسكرية الإسرائيلية الخالية تماماً بعد فرار الجنود الإسرائيلييين منها، ليقيم ذلك برهاناً جديداً على مقولة «أوهن من بيت العنكبوت».

لقد وقف بولتون في حزيران عام ٢٠١٨ أمام وفد من المعارضة الإيرانية ليشير المعارضين الإيرانيين بأن الانسحاب من الاتفاق النووي مع طهران، والعقوبات الاقتصادية الأميركية القادمة ضدها، ستؤديان إلى إسقاط النظام الإيراني خلال عام واحد فقط، لكن بولتون اضطر بعد عام وبضعة أشهر من تلك الواقعة إلى مغادرة منصبه فيما يشبه عملية الطرد، بينما انتقل ترامب نفسه من لهجة التصعيد والوعيد تجاه طهران إلى ما يشبه توسل لقاء قمة مع الرئيس الإيراني حسن روحاني من دون شروط مسبقة.

وساعدنا حال الخطط الأميركية بين التصعيد والتهديد تارة وتوسل المفاوضات تارة أخرى، في الإجابة عن السؤال المحير: ما الإستراتيجية الأميركية في منطقتنا والعالم؟ فمن الواضح أن واشنطن لا تمتلك أي إستراتيجية واضحة بديلة بعد سقوط إستراتيجيتها القديمة إثر إخفاق رهناتها في حرب أفغانستان والعراق ولبنان وسورية واليمن، يعود ذلك لعجزها عن تحمل كلفة وأعباء خوض مواجهة عسكرية مباشرة جديدة من جهة، وعجزها عن جهة أخرى عن التواضع والتخلي عن أهدافها التسلطية والتنازل عن دور شرطي العالم، حيث باتت غير قادرة على ممارسته عملياً، وذلك من أجل التوصل إلى تسوية عقلائية في منتصف الطريق مع خصومها الذين يبدون أقوى منها داخل أوطانهم وفي مجالهم الإقليمي والعالمي.

بات محور المقاومة يتمتع بها، في مواجهة أحدث أنظمة الدفاع الجوي الأميركية التي ابتاعتها السعودية لكنها لم تلغح في حماية الأنابيب الإستراتيجية بين أبار النفط وميناء ينبع على البحر الأحمر، وهي السبيل الوحيد لتصدير النفط السعودي في حال أغلقت إيران مضيق هرمز، وحتى في حماية عاصمة منشآت صناعة النفط السعودية المتمثلة في مجمع أرامكو في «بقيق».

على التوازي مع ذلك واجهت إيران محاولات التحرش العسكري من الولايات المتحدة وحلفائها، وعمليات إسقاط الطائرة المسيرة الأميركية واحتجاز ناقلة النفط البريطانية التي أفرج عن ستة من بحارتها مقابل الإفراج عن ناقلة النفط الإيرانية التي كانت محتجزة في جبل طارق قبل أن تواصل تحركها، على حين بقيت الناقلة البريطانية محتجزة لليوم، لتشكل العمليتان قسماً إضافياً للهبية العسكرية الأميركية في المنطقة.

كما لم تود مناشدات ترامب المتتالية عبر «تويتر» مدعومة بقانون العقوبات بحق سورية المعروف باسم «سيترز»، إلى ثني الدولة السورية عن متابعة عملياتها لتحرير الجيب السوري الأخير، الذي لا تزال الجماعات الإرهابية المدعومة من المخابرات الغربية تسيطر عليه في إلب وولو على مراحل.

ثم لم تنتج الاستعانة بالاحتياطي العسكري الأخير لدى المحرر الأميركي والمتمثل بإسرائيل، أي تغيير في معادلات القوى، بل أدت وبشكل معاكس إلى إثبات محدودية تأثير الدور العسكري الإسرائيلي، مع تلقي الجيش الصهيوني للصفعة الأخيرة من حزب الله في قاعدة أفقيم العسكرية الإسرائيلية، والاكتفاء بإخلاء القاعدة كرد على عملية حزب الله، حيث راقب العالم في

للكونغرس، فإننا لا نحتاج لكثير من التفكير حتى نستنتج أن ترامب جلس مع بولتون طويلاً قبل عام ونصف العام مستمعاً لتقييماته لوضع خصوم واشنطن الدوليين، ولما يمكن الحصول عليه من تنازلات عبر الضغط عليهم باستخدام سلاح الحرب المالية، وتكتيكات دعم المعارضة، ومحاوله قضم الهبة عبر التحرش العسكري المنخفض المستوى، من دون الوصول بالتأكيد إلى خيار المواجهة العسكرية الشاملة، الذي كان مستبعداً تماماً من ترامب كما أعلن خلال حملته الانتخابية، ومستبعداً قبل ذلك من المؤسسة العسكرية الأميركية، التي أعلمت الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن في بداية ولايته الثانية أن الجيش الأميركي غير قادر على تكرار مغامرة عسكرية جديدة بعد تجربتي العراق وأفغانستان المكلفتين، اللتين قدر البنناغون أن الولايات المتحدة بحاجة لعشرين عاماً على الأقل قبل التعافي من آثارها الكارثية.

بالنسبة لمنطقتنا اصطمت وعود بولتون لترامب، مثل ابتزاز التنازلات من محور المقاومة عبر الانسحاب من الاتفاق النووي مع طهران وتطبيق الحزم المتتالية من العقوبات ومحاولات الخنق الاقتصادي بحق أطراف المحرر، اصطدمت بقرار مضاد من المحرر بالرد في الساحة التي يمتلك التفوق فيها، وهي ساحة الميدان العسكري، وذلك عبر ضرب عصب الاقتصاد الرأسمالي الغربي والمتمثل في صناعة النفط السعودي، التي تلقت خلال الأشهر الماضية جملة من الصفعات لم يسبق له سجل التاريخ لها مثيلاً، خلال كل الصراعات التي خاضتها السعودية في المنطقة خدمة لمصالح السيد الأميركي، لتثبت هذه العمليات التي نفذت بأيدي الشعب اليمني الظلوم، القدرة التكنولوجية المتقدمة التي

على النقيض من الغفلة الصاخبة التي حظي بها خبر توليه لمنصبه، تعاملت معظم وسائل الإعلام العربية والغربية مع خبر إقالة مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون مؤخراً، دون اكتراف يكافئ أهمية الحدث المتأثية من حساسية المنصب من جهة، ومن طبيعة الشخص الذي شغل المنصب، إضافة إلى الأجواء التي اتخذ خلالها الرئيس الأميركي دونالد ترامب قرار إسناد الوظيفة الحساسة له قبل عام ونصف العام، ومن ثم ظروف إقالته اليوم التي تشبه عملية الطرد من العمل.

بل إن بعض التحليلات الإعلامية المغرقة في استهانتها بذلك المتلقي أرجعت قرار ترامب الأخير بخصوص بولتون إلى خلاف في وجهات النظر التي شابت العلاقة بين الرجلين، وكان توجهات بولتون المتطرفة تجاه ملفات السياسة الخارجية الأميركية، ودوره كأحد أعضاء الفريق الذي حرض على حربي العراق ٢٠٠٣ وتموز ٢٠٠٦ كانت أمورا مجهولة لترامب عندما اتخذ قرار توليته ما سبق أن تولته أسماء لامعة في التاريخ السياسي الأميركي بين عامي ١٩٦٦-١٩٧٣، ومستشار الأمن القومي السابق زيبغنيو بريجنسكي بين ١٩٧٧-١٩٨١، وكان اختيار ترامب لبولتون لم يكن ضمن سياق التصعيد والتهويل الذي حاول الضمي به في مواجهة خصوم الولايات المتحدة حول العالم من بين إلى طهران إلى كراكاس، وذلك إثر موجة الاتهامات الداخلية له بالضعف ومحاباة موسكو بعد دخوله البيت الأبيض.

بالنظر إلى شخصية ترامب النرجسية، وإلى الصلاحيات التي يعطيها الدستور الأميركي للرئيس فيما يخص اختيار مستشاره لشؤون الأمن القومي وإمكانية إقالته من دون الحاجة للرجوع

بسبب تأكيده على التصدي للمخططات الانفصالية «مسد» ينتقد بيان قمة رؤساء الدول الضامنة لـ«أستانا»

الوطن - وكالات

مناطق شمال وشرق سورية تحت حجب واهية»، وزعم حبيب أنهم في «مسد» يسعون لأن تكون لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي من السوريين أنفسهم من خلال مؤتمر وطني، وأن يكتب السوريون الدستور وليس الدول التي لها مصالحها وتكتب الدستور وفق مقاسها! علماً أن قرار «مسد» وكافة الميليشيات الكردية ليس بيدها وإنما تنفذ ما يمليه عليها الاحتلال الأميركي، وأكثر ما بدا ذلك في تنفيذ هؤلاء لأوامر الاحتلال فيما يتعلق بالاتفاق بين الاحتلالين الأميركي والتركي بشأن ما يسمى «المنطقة الآمنة».

أبدي ما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية - مسد» الذي تتخذ ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية - قسد» الانفصالية الإرهابية، غطاء سياسياً لها، امتعاضه من البيان الختامي لقمة رؤساء الدول الضامنة لعملية «أستانا» الأخيرة بسبب تأكيده على رفض «النزعات الانفصالية» التي تنتهها الميليشيات الكردية في سورية، زاعماً أن تلك الدول «تعمل على تقسيم سورية وفق مصالحها الخاصة».

وتعقباً على البيان الختامي للقمة الثلاثية التي جمعت قادة الدول الضامنة لعملية أستانا (روسيا وإيران وتركيا) في العاصمة التركية «أنقرة» الإثنين الماضي، والذي أكدوا فيه حرصهم على سيادة الدولة السورية ووحدة أراضيها، وعبروا عن رفضهم «النزعات الانفصالية» في إشارة إلى الميليشيات الكردية، قال نائب رئيسة الهيئة التنفيذية في «مسد» حكمت حبيب في تصريح نقلته وكالة «هاوار» للأنباء الكردية، أنهم في «مسد»: «يرون بأن مخرجات أستانا تسعى لتحقيق مصالح تلك الدول والبعيدة عن تحقيق مصالح الشعب السوري».

وفي تأكيد على مشروعهم الانفصالي الذي يدعمه الاحتلال الأميركي، زعم حبيب، أن ما يسمى «مشروع الإدارة الذاتية» و«مسد»، هو «مشروع واقع، لا موجود على أرض الواقع من أجل الحفاظ على المنطقة»، وأن «قسد» (الجناح المسلح لمسد) استطاعت وأبناء المنطقة أن تهزم الإرهاب! ولم يخف حبيب امتعاضه من تصريحات قادة الدول الضامنة لعملية «أستانا»، وقال: إنهم «يصرحون وفق ما يناسب أجنداتهم البعيدة عن مصلحة الشعب السوري وطموحاته المتمثلة ببناء سورية لامركزية ديمقراطية».

وإلى ذلك، فإن «مسد» تعمل على تقسيم سورية من خلال تفويضها ومصالحها الخاصة، فروسيا موجودة في بقعة جغرافية معينة وإيران في مكان معين»، مشيراً إلى «تركيا كذلك تمارس التغيير الديمغرافي وتهذب

أردوغان يؤكد إذعانه: اتخذنا «قرارات مهمة» لحل الأزمة السورية



خلال القمة الثلاثية لرؤساء الدول الضامنة لعملية «أستانا» في أنقرة (رويترز - أرشيف)

وكالات

بعد يومين على القمة الثلاثية لرؤساء الدول الضامنة لعملية «أستانا» في أنقرة، أكد متزعم النظام التركي رجب طيب أردوغان أنه تم خلال القمة اتخاذ «قرارات مهمة» فيما يخص حل الأزمة السورية، ورأى أن الأشهر القادمة ستحدد إذا ما كانت الأزمة «ستحل بسهولة أم ستتفاقم».

وفي كلمة متفرقة، أوضح أردوغان، حسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، أنهم خلال القمة الثلاثية الأخيرة لرؤساء الدول الضامنة لعملية «أستانا» (روسيا، إيران وتركيا) في أنقرة، «اتخذوا قرارات مهمة فيما يخص حل الأزمة السورية»، مبيّناً أن «الأشهر القادمة ستحدد إذا ما كانت الأزمة ستحل بسهولة أم ستتفاقم».

والإثنين، عقدت في أنقرة قمة ثلاثية جمعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الإيراني حسن روحاني ومتزعم النظام التركي لبحث مستجدات الأزمة السورية وسبل إنقاذها وإحلال السلام.

وخلال القمة شدّد الرئيس بوتين، على ضرورة القضاء على الإرهاب في سورية وسحب جميع القوات الأجنبية منها، وعودة مناطق شمال شرق سورية إلى سيطرة الحكومة السورية، في حين أكد الرئيس روحاني دعم وحدة الأراضي السورية واستمرار مكافحة الإرهاب حتى القضاء على «إل إس إي» في حين أشاد أردوغان بصيغة «أستانا» في مؤشر إلى رضوخه لمطالب نظيره الروسي والإيراني.

وتطرق أردوغان في الكلمة المتفرقة، إلى ما يسمى «المنطقة الآمنة» المزعومة، التي

إلى تقديم «المزيد من الدعم» لتحقيق هذه الخطة.

وأشار أردوغان أمس إلى أن تركيا «تنتظر دعماً أقوى من الدول الأوروبية بشأن إدلب وشرق الفرات» في سورية.

جدير ذكره، أن أردوغان المازوم داخليا وخارجياً، يحاول بهذه التصريحات أن يكسب دعم أوروبا لتنفيذ مشاريعه العدوانية في سورية، وفي الوقت ذاته يزيح عن كاهله الانتقادات التي توجه له داخليا بخصوص المهجرين السوريين، الذين باتوا يشكلون عبئاً عليه ويسعى للتخلص منهم بعد أن استغلهم عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

كما يحاول أردوغان إخفاء أطماعه الإستعمارية في شمال سورية، والتلطي وراء استراتيجية محاربة «وحدات الشعب» الكردية، التي تصفها أنقرة بأنها «منظمة إرهابية».

وفي تهديد جديد للاحتلال الأميركي وأداته ميليشيا «قسد» الانفصالية الإرهابية، كرر أردوغان تهديده بشأن هجمات ضد الميليشيات الكردية في مناطق سيطرتها شمال البلاد في حال لم يتبعوا عن الحدود بنهاية الشهر الجاري، وقال: «كما قلنا، إذا لم نشهد نتائج خلال الأسبوعين المقبلين، فسنبفعل خطتنا».

ولفت أردوغان، إلى أن تركيا لم تعد تطعننا التصريحات بشأن «المنطقة الآمنة»، مشدداً على أنهم «يريدون إجراء عملموسة على الأرض».

يسعى الاحتلال الأميركي والتركي، إلى إقالتها في شمال سورية، وهو ما نذرت به دمشق وأكدت أنه عدوان صراح على سيادة دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة.

وفي محاولة لتبرير عدوانهم على الأراضي السورية، ذكر رئيس النظام التركي أنه «في حال نجاح ذلك واعتمادا على عمق المنطقة الآمنة، سنتمكن من إيواء بين ٢ و٣ ملايين لاجئ يقيمون حالياً في تركيا وأوروبا، في تلك المنطقة الآمنة» المزعومة.

وذكر أردوغان في وقت سابق من هذا الأسبوع أنه يرغب في ما اسمه «ممر سلمي» يمتد عبر شمال سورية وحتى دير الزور والرققة، وقال: إن «ذلك سيسمح لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ بالعودة»، ودعا أوروبا

الصباغ: بقاء «إسرائيل» خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديداً للأمن والسلام الدوليين

وكالات

«عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهدفه التأكيد مجدداً على كل المرجعيات التي سبق إقرارها بهذا الصدد وكسر حالة الجمود التي واجهت تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥».

وقال: إن «سورية في الوقت الذي تؤكد فيه استعدادها للعمل مع جميع الدول المشاركة في المؤتمر المزمع عقده في نيويورك في تشرين الثاني القادم للتوصل إلى نتائج مفررة وفعالة فإنها تفتي على الدعم الذي تقدمه بعض الدول الراعية لتفتي عام ١٩٩٥ لعقد هذا المؤتمر و للمقابل فإنها تستغرب وتستنكر الدور التخريبي الذي تقوم به الولايات المتحدة وهي أحد علة هذا القرار من خلال الإصرار على عدم المشاركة في هذا المؤتمر وإعاقه تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ بشتى السبل».

وفيما يتعلق بالاتفاق النووي الموقع مع إيران، بين الصباغ أن سورية رحبت بالزام إيران تطبيق تعهداتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والذي أكدت جميع تقارير الوكالة ذات الصلة لكن ما يدعو للاستهجان والإدانة هو الانسحاب الأحادي لميركا من الخطة ودون أي مبررات شرعية في انتهاك صاخر لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ لعام ٢٠١٥ ما وضع هذا الإنجاز الدبلوماسي في خطر شديد.

ولفت إلى أن سورية تؤيد جهود الوكالة في نشر القناعة النووية لدى الدول الأعضاء خاصة لخطتها التنموية وتمنن دور برنامجها للتعاون الفني، وقال: «تمتكت سورية من تنفيذ جزء لا بأس به من مكونات مشاريع التعاون الفني الوطنية المقررة بفضل الدعم الذي تقدمه إدارة التعاون الفني في الوكالة وفي هذا المجال ترحب باستضافة أنشطة تدريبية على أراضيها في إطار برامج التعاون الفني للوكالة وتؤكد استعدادها لإجراء هذه الأنشطة التدريبية».



مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا بسام الصباغ (عن الإنترنت)

الانفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل وامتلاكه قدرات نووية كبيرة لا يؤهله للتبجح بالحديث عن حالات عدم الامتثال للمعاهدة.

عدم الانتشار استعدادها لاتخاذ خطوات عملية نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكل أسلحة الدمار الشامل فإن الكيان الإسرائيلي، واصل تحديه المجتمع الدولي عبر الإصرار على البقاء خارج منظومة عدم الانتشار مستنداً في ذلك إلى دعم مطلق من حلفائه وبيتهم دول نووية أميركا التي تمارس سياسة ازدواجية المعايير إزاء تعزيز نظام منع الانتشار حينما يتعلق الأمر بالقررت النووية «الإسرائيلية».

وشدد على أن رفض كيان العدو «الإسرائيلي» الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار أو إلى أي من

القدرات النووية الإسرائيلية التي تمتلكه من قدرات نووية خارج إطار المعاهدة الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كما وجه رسالة واضحة حول القلق البالغ من القدرات النووية «الإسرائيلية»، وطالب كيان العدو «الإسرائيلي» بالانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع جميع منشآته النووية للمنشآت الشاملة للوكالة.

وجدد الصباغ التأكيد، أن بقاء «إسرائيل» بما تمتلكه من قدرات نووية خارج إطار المعاهدة والقدرة على إنتاج أسلحة نووية، يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وللأمن والسلام الدوليين.

وآثار من العام الجاري»، إلى قرار المؤتمر العام في دورته

أكد مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا السفير، بسام الصباغ، أمس أن بقاء كيان الاحتلال «الإسرائيلي»، بما تمتلكه من قدرات نووية خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمثل خطراً جسيماً على نظام عدم الانتشار ويشكل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة الشرق والأمن والسلام الدوليين.

وفي بيان ألقاه أمام الدورة ٦٣٣ للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أشار الصباغ، بحسب وكالة «سانا» للأنباء إلى أن البند الذي يناقشه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق اتفاق الضمانات في سورية يمثل أحد الأوجه السلبية لاستغلال بعض الدول هذه الوكالة لخدمة أجنداتها السياسية، لافتاً إلى أن العدوان «الإسرائيلي» على سيادة الأراضي السورية في عام ٢٠٠٧ والذي يستوجب الشعب والإدارة تم استخدام منصة لهدوم على سوريا «التي وقعت ضحية العدوان وذلك بهدف تشويه صورتها وممارسة الضغوط السياسية عليها ومحاصرتها».

وشدد على أن الإقرار «الإسرائيلي» بالمسؤولية عن العدوان على سورية بعد عقد من الإنكار والكذب يفتح على الوكالة الشروع فوراً بإرسال بعثتها التفتيشية إلى «إسرائيل» وما لم يتعاون الكيان المعتدي مع الوكالة فإن الاستمرار بمناقشة هذا الموضوع سيبقى بلا جدوى.

وقال: إن «سورية تعاونت مع الوكالة بكل شفافية ومارست أقصى درجات المرونة وقد شهدت التقارير السنوية للوكالة بشأن تنفيذ الضمانات وأخيراً لعام ٢٠١٨ على التزام سورية التام بوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة ومعاهدة عدم الانتشار ولبيت كل طلبات التفتيش الدولية في مواعيدها والتي كان آخرها في آذار من العام الجاري».

وبين الصباغ، أن قرار المؤتمر العام في الدورة

خطة لإخراج قاطنيه اعتباراً من ٢٧ الجاري وتمتد لـ٣٠ يوماً سورية وروسيا: ممارسات أميركية هدامة لإعاقة تفكيك «الركبان»

الوطن - وكالات

وأقرن، وهي منطقة تحتلها قوات أميركا وأقامت فيها قاعدة عسكرية غير شرعية بحجة مقاتلة تنظيم داعش الإرهابي، في حين تقدم الدعم العسكري لميليشيات مسلحة تحاصر المخيم وتعزل خروج المدنيين منه، وتمنعهم من مغادرته بانتهاج مناطق سيطرة الحكومة السورية التي أعلنت في شباط الماضي من هذا العام مع روسيا عن فتح مرات آمنة لخروج قاطني المخيم منه ومن ثم تفكيكه.

من جانبه، قال رئيس مكتب التنسيق الروسي العقيد ليونيد أنطونوك خلال الاجتماع: «لقد تلقينا لفتو من المنسق العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سورية، خطة مدققة لإخراج السكان المتبقين من المخيم، وسيبدأ تنفيذها في ٢٧ أيلول الحالي».

ببذوره، أشار رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية اللواء ألكسي باكين إلى أن عملية إجلاء قاطني المخيم ستستغرق ٣٠ يوماً، موضحاً أن الخطة العملية لآمن تطبيق الخطة العملية لتفكيك مخيم «الركبان»، وذلك حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.

ولفت ميزنتسيف إلى أن هذه الخطة يجري تنفيذها بالتعاون مع الأمم المتحدة بغية تعزيز الأمن في المنطقة.

وأشار ميزنتسيف إلى أن موسكو ودمشق وبالتنسيق مع المفوضية العليا الاممية لشؤون اللاجئين والهلال الأحمر الأميركي، إنشاء البنى التحتية الأساسية والمرافق العامة في سورية، من أمثا لنحو مليوني مواطن العودة إلى ديارهم، بينهم مليون و٣٠٤ آلاف نازح وأكثر من ٦٣٣ ألف مهجر.

أكدت سورية وروسيا قيام أميركا بممارسات هدامة تعوق تفكيك «مخيم الركبان»، وأكدت تلقيها خطة لإخراج السكان منه، وسيبدأ تنفيذها في ٢٧ أيلول الحالي وتستغرق ٣٠ يوماً، على حين طالب ما تسمى «هيئة العلاقات العامة» بالمخيم «التحالف الدولي» المزعوم الذي يقوده الاحتلال الأميركي، بإنشاء ما سته «قرية نموذجية».

وقال رئيس المركز الوطني لإدارة الدفاع عن روسيا الاتحادية الفريق أول ميخائيل ميزنتسيف، خلال جلسة مشتركة لآمن التفكيك الخطة الإنسانية في سورية، خطة مدققة لإخراج السكان المتبقين من المخيم، وسيبدأ تنفيذها في ٢٧ أيلول الحالي».

ببذوره، أشار رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية اللواء ألكسي باكين إلى أن عملية إجلاء قاطني المخيم ستستغرق ٣٠ يوماً، موضحاً أن الخطة العملية لآمن تطبيق الخطة العملية لتفكيك مخيم «الركبان»، وذلك حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.

ولفت ميزنتسيف إلى أن هذه الخطة يجري تنفيذها بالتعاون مع الأمم المتحدة بغية تعزيز الأمن في المنطقة.

وأشار ميزنتسيف إلى أن موسكو ودمشق وبالتنسيق مع المفوضية العليا الاممية لشؤون اللاجئين والهلال الأحمر الأميركي، إنشاء البنى التحتية الأساسية والمرافق العامة في سورية، من أمثا لنحو مليوني مواطن العودة إلى ديارهم، بينهم مليون و٣٠٤ آلاف نازح وأكثر من ٦٣٣ ألف مهجر.

ويقع «مخيم الركبان» في منطقة التنف أقصى شرق سورية عند الحدود مع العراق